الجمهورية العربية المتحدة

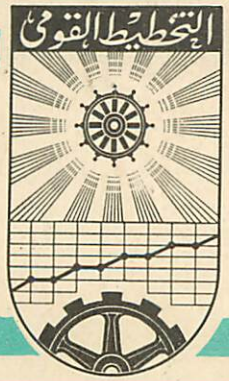

معهد التخطيط القومي

مذكرة رقم (٨٠٢)

بنك الدولة • بنك الاستثمار • بنك التجارة
في جمهورية المانيا الديمقراطية

ترجمة

محمد عدلي عبد المنعم

سبتمبر ١٩٦٧

القاهرة
٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

بنك الدولة ٠ بنك الاستثمار ٠ بنك التجارة
فى جمهورية المانيا الديمقراطية

بقلم

الاستاذ الدكتور هينز يوزفيج

ترجمة

محمد عدلى عبد المنعم
مركز الوثائق ـ قسم الترجمة

مراجعة

المهندس محمد عبد الفتاح منجى

سبتمبر ١٩٦٧

بنـــك الدولـــة

يمثل قرار تنصيب " الدويتش نوتن بنك " * بنكا للدولة فى جمهورية المانيا الديمقراطيـــة بواسطة " قانون الدويتش نوتن بنك " بتاريخ ** ١٩٥١/١٠/٣١ خطوة هامه فى طريـــق بناء النظام المصرفى الاشـتراكى .

ويرتبط هذا القرار ارتباطا وثيقا بتطور العلاقات الاجتماعية كلها ، وبوضع تطور الاقتصـاد القومى فى وقت صدوره . وكان صدور قرار تنصيب البنك بنكا للدوله فى نفس الوقت الذى تـــم فيه وضع قانـون الخطة الخماسية الأولى . واستجدت على الهيئات الحكومية الادارية واجبـات أكثر وأكبر ببداية التطـور المخطط للاقتصاد القومى الطويل الأجل . وأنشأت تقديرات بنـــاء أسس الاشتراكية المخطط مقدما ، وذلك بخلق الملكية العامة فى مجالات الانتاج المهمـــة وفى الوسائل الدائرة .

وازدادت مسئولية البنك بعد قرار تنصيبه بنكا للدولة تجاه تنفيذ السياسة النقديـــة والائتمانية للدوله عن مسئولية أى بنك آخر تجاههـا . فيتحمل البنك مسئوليات كبيرة وعديـــده داخل النظام الاشتراكى . فالبنك كهيئة اصدار العمله عليه مسايرة لخطط الدوله ، أن يتكفـل بضمان امداد الاقتصاد القومى بالكمية النقديه اللازمه للانتاج ودوره الانتاج الاجتماعـــى بأجمعه . ويجب على البنك كذلك السيطرة على التيارات النقدية وتوجيهها التوجيه الضـــرورى . والبنك مركز تجميع النقد ، فلديه تتركز الوسائل الحره المؤقته فى الاقتصاد القومى ، ووســائل كل من ميزانية الدوله والبنوك الأخرى . ويعتبر بنك الدوله بالنسبة للبنوك الأخرى هيئـــة اعادة تمويل . ويجب على البنك بالنسبة للوسائل المتراكمه لديه ، محدده زمنيا ومضمونه فى صورة ائتمان ، الا يمد بها عمليه اعادة الانتاج الا بشرط أساسى وهو تدعيم توسيع الأسس الاشتراكيـة

---

* Die Deutsche Notenbank

** "Gesetz ueber die Deutsche Notenbank" von 31.10.51 (GBI 1951, S. 991).

كما تهدف اليه خطط الدولة . فعليه أن يراعى أن تحترم جميع مبادئ الائتمان الاشتراكى فى جميع العمليات الائتمانية التى يقوم بها . ويتحمل البنك بنشاطه الواسع مسئولية جزء كبير من عملية تدعيم النقد فى جمهورية المانيا الديمقراطية . ويجب على البنك أن يتعاون مع وزارة المالية الالمانية تعاونا وثيقا حيث فيها يبت فى أمر تنسيق وموازنة الخطط المتعلقة بنشاطه . ولذا فان وزارة المالية الالمانية هى الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسة المالية الاشتراكية للدولة .

وحتى يمكن تقدير الوضع القانونى والاقتصادى للدويتش نوتن بنك داخل النظام المالى الاشتراكى الموحد ، يجب علاوة على " قانون الدويتش نوتن بنك " بتاريخ ١٩٥١/١٠/٣١ ، الاستشهاد بـ " تعليمات تحسين عمل وزارة المالية والهيئات الأخرى " * بتاريخ ١٩٥٨/٢/١٣ ، وبـ " قانون اللجنة الوزارية لجمهورية المانيا الديمقراطية " ** بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٨ كذلك بمنشور لجنة الدولة بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٨ الخاص بنظم وواجبات وأسلوب عمل التمثيل الشعبى المحلى وهيئاته .

فبناء على الفقرة ٤ من القانون الصادر بتاريخ ٥١/١٠/٣١ فان الدويتش نوتن بنك منفذا لواجباته كأداة مسئولة عن تنفيذ سياسة النقد والائتمان يكلف وله الحق فى اصدار تعليمات وأوامر تنشر فى الصحيفة الرسمية لجمهورية المانيا الديمقراطية .

ولكن تنحصر هذه التعليمات التى يصدرها البنك فى الناحية العملية للنقد والائتمان ، فى حين أن وزارة المالية هى التى تقوم باقرار وتعيين طرق وقواعد تمويل النقد وتخطيط الائتمان .

والبنك كأداة للدولة ماليه عملية عليه أن يحقق جميع الرغبات الاجتماعية . ويحدد دور البنك قرارات " توزيع الواجبات " التى تصدر بين الحين والآخر عن حزب الوحدة الاشتراكى الالمانى

---

* Verordnung ueber die Verbesserung der Arbeit des Ministeriums der Finanzen und der uebrigen Finanzorgane". (GBI, S. 131).

** "Gesetz ueber den Ministerat der Deutschen Demokratischen Republik " von 8. Dezember 1958 (GBI, S. 865).

وعن الحكومة ، وتحدد فيها مراكز الثقل . وفيما يلى مراكز الثقل فى عمل الدويتش نوتن بنك :

١ — التأثير السياسى المالى على تعيين الاستخدام الكفء للقوى العاملة سياسيا وماليا ، وتطبيق سياسة للاجور تتمشى مع القوانين الاشتراكية ، وخاصة مع القانون الاقتصادى الذى يدعو الى زيادة معدل ونمو نتاج العمل عن معدل نمو متوسط الأجور . ونظرا لذلك فان التنفيذ المضبوط للواجبات المحددة التى أوصى بها البنك فى منشوره الصادر فى ١٩٦١/٩/٨ الخاص بالرقابة على أرصدة الأجور ، له بصفة عامه أهميته الكبيرة .

٢ — التأثير السياسى والمالى على الاستفادة الجوهرية من الارصدة الثابته والرقابة على انجاز الكفاءة المخططة للعمليات الاستثمارية فى الصانع .

٣ — التأثير السياسى المالى على أفضل أساليب الانتاج بالنسبة للمواعيد وللتصنيف وللكيفية وذلك على حد القول " لا نقود طيبه لسلعة سيئة " .

٤ — التأثير السياسى المالى على استخدام الوسائل المتداولة الاكثر توفيرا ، وخاصة على تنظيم اقتصاد مادى يتمشى مع متطلبات اعادة البناء الاشتراكى والتقشف الحكومى .

٥ — التأثير السياسى المالى على المصانع فى كفاحها من أجل أعلى مستوى فنى علمى ، والتنظيم الانتاجى الفعال الهادف الى التصرف مقدما بتقشف فى كل دقيقة وكل جرام من المواد مما يؤدى الى فائدة أكثر ارتفاعا .

ويمكن تركيز الواجبات العامة السابق ذكرها فى الست مجالات الرئيسية الآتيه :

١ — اصدار البنكنوت وتخطيط وتنظيم تداول النقود

ان الدويتش نوتن بنك هو بنك اصدار العملة للدولة . فهو يصدر البنكنوت ويصك العمله على أساس ماهو مخطط من الدولة ، كما أنه ينظم تداول النقد عمليا . وهو ينظم تداول النقود على أساس الخطة الاقتصادية القومية ، أو بمعنى آخر على أساس الميزانيات المالية وخاصة على أساس الخطة السنوية لدورة النقود التى تضعها وزارة المالية بالتعاون مع بنك الدولة .

ويجب أن يراعى بنك الدولة الآتى :

أ - امداد الاقتصاد القومى بالكمية اللازمة من النقد ، وتسيير دورة النقود طبقا للخطة .

ب - تكييف معدل تحول النقد بدرجة قصوى .

كما يراقب البنك عملية اعادة الانتاج بمساعدة تيارات النقد التى تتدفق عليه ، أى المطالب القانونية لارصدة الأجور ، العلاقة المخططة لنتاج العمل بمتوسط الأجور واتمام خطة الدورة السلعية التجارية .

٢ - تعبئة جميع وسائل النقد فى الاقتصاد القومى التى تطلق مؤقتا حره ، وتنظيم حركة المحاسبة .

بنك الدوله هو المركز المالى والمحاسبى للاقتصاد القومى . فمن خزانته يزود الاقتصاد بالنقد اللازم للدورة ، والى خزانته تتدفق مرة أخرى كمية النقد بعد أداءها الدورة . والبنك هو الذى ينظم ويراقب التداول المالى الذى يتم بدون استخدام نقود ، ويركز فى نظامه الوسائل المالية الحرة المؤقته فى صورة نقود سائله أو دونها . وتعتبر هى الوسائل المالية فى نفس الوقت مصادره الائتمانية ويعتبر البنك مركز الدفع دون نقود والمحاسبه بالنسبة للمصانع والمؤسسات والمنظمات الاجتماعيه ... الخ بينها وبين البعض الآخر . ويكون البنك مركز للدفع والمحاسبة بالنسبة للاقتصاد القومى كله فانه يصير فى وضع يمكنه من القيام بمهامه فى الاصدار .

ويستطيع البنك بوصفه مركز للمحاسبة القيام برقابة العمليات التى تنعكس فى صورة تحركات مالية دون نقود . وتمكن انشاء حركة التمويل الموحدة وتطبيق الطرق الاشتراكية للمحاسبة البنك من التعجيل بالمحاسبة المالية واستغلالها فى التأثير تأثيرا فعالا على فتح الحسابات الاقتصادية الجارية للمصانع .

٣ - اعتماد الائتمان القصير الأجل لكل من الصناعة ، التجارة وادارات النقل فى القطاع العام ، والجمعيات التعاونية الاشتراكية ، والمصانع المشتركة ، ومصانع القطاع الخاص .

البنك هو المنشأة الرئيسية لاعتماد الائتمان للمنتجات والتحولات السلعيـــــة ٠ ويقرض البنك بصفه خاصة كل من الصناعة والتجارة وادارات النقل الاشتراكية ٠ كما تفـــى القروض لغرض مد المصانع المشتركه والمصانع الخاصه الكبيرة بشرط أن تكون لهذه المصانـع حسابات جاريه لدى البنك ٠

وتتم العملية الائتمانية على أساس مستهدفات الخطط الائتمانية الربع سنويـــــة التى تصدر عن كل من وزارة المالية وبنك الدولة ٠ وتحت مراعاة المبادئ الائتمانيـــة الاشتراكية الهادفة ٠ وذلك فى تحديد المواعيد وتغطية المشروعات ٠

وبايفاء البنك بالقروض يشترك فى التمويل المخطط للوسائل المتداوله للمصانـــع الاشتراكيه ٠ وبجانب تغطية الاحتياجات المالية المخططه ٠ التى تنتج عن عملية اعـــادة الانتاج المخططة ٠ فان البنك يفى بقروض مختلفه لتخطى الصعوبات التى تعـــترض انجاز الخطة وتمويل الاحتياجات الماليه لدى الزيادة فى تحقيـــق الخطط ٠

ويؤثر البنك كذلك بواسطة الرقابة الائتمانية على خطط انجاز الانتاج والـــدورة تأثيرا فعالا بالنسبة للايفاء بالتكاليف الذاتيه والتراكم المخططين ٠ وهكذا يساهم البنـك بواسطة الرقابة الائتمانية على تدعيم فتح الحسابات الجارية للمصانع الاشتراكيـة ٠ ويقـدم البنك بالنسبة للمصانع المشتركه بجانب رقابته على الاستخدام المخطط الهادف للائتمـان واعادة تسديده أيضا بالرقابة على تطور الطرق القيادية الاشتراكية فى هذا النوع من المصانع ٠

٤ — اعتماد القروض الطويلة الأجل لادخال الفنيات الحديثه فى القطاع العام (باستثنـــاء صناعة البنـــاء) ٠

ان جميع مصانع القطاع العام التى يرعاها البنك وتنال منه قروض طويلة الأجل مخصصه للتحسينات ٠ تحصل أيضا على قروض لادخال الفنيات الحديثـــه ٠ ومن المفروض أن تشترى مصانع القطاع العام بهذه القروض أدوات انتاجيه حديثه وتجرى تحسينات بهدف رفـــع نتاج العمل ٠ وهذه الاستثمارات من ناحية المبدأ يجب أن لا تتضمنها الخطة الاستثماريـة الحكومية الخاصة بهذه المصانع (باستثناء ذلك يتطلب مفاوضات خاصة) ٠ ويقام بتخطيـط وموازنة مصادر هذه القروض مركزيا ودوريا ٠ ويشرف البنك على الاستخدام الهادف لهـــذه

القروض الطويلة الأجل وكفاءة المشروعات التى تمول عن طريقها ، كما يشرف على توزيعها طبقا للخطه . فيما عدا ذلك تسرى نفس المبادىء التى سبق ذكرها بالنسبة للقروض القصيرة الاجل (رقم ٣) .

٥ — فتح حساب جارى لميزانية الدولة

ان البنك يؤدى العمليات النقدية الخاصة بميزانية الدولة على جميع المستويات . فهو يتقبل مدفوعات معينه لميزانية الدوله ويفى بوسائل ميزانية الدولة مراعيا أغراضها الهادفه بحزم على أساس خطه الميزانية العملية الربع سنوية . ويدعم البنك بذلك رقابة هيئات ميزانية الدولة على عمليتى الايداع والصرف المخططين .

٦ — أداء حركة الدفع والمحاسبه مع الخارج

ينشأ من التجارة الخارجية والعلاقات المختلفة للجمهورية الالمانية مع الخارج علاقات مالية عديده تتبلور فى مطالب أو التزامات مالية خارجيه . ويقوم البنك مركزيا بانجاز ماينتج عن ذلك من محاسبات . ويرشد البنك الهيئات الحكومية الى مخالفات الخطه معتمدا على مايقوم به من تحاليل فى هذا المجال ، كما أنه يتعاون مع هذه الهيئات لعمل اجراءات لتدارك العيوب نهائيا . ويضمن البنك باتصاله باللجان المالية فى المقاطعات والمناطق وبواسطة نشاط وزارة المالية المنسق تعاونه الوثيق مع بقية الهيئات المالية .

خلاف ذلك يجب أن يتعاون البنك مع جميع الهيئات الاقتصادية الادارية على جميع المستويات ، وخاصة مع القطاع العام ومع التمثيل الشعبى المحلى وهيئاته . والبنك مثله مثل أجهزة الدولة الأخرى عليه أن يقرب العاملين الى حل المواضيع التى تخصهم . وذلك يجعل للبنك بجانب تنظيمه المثالى للعمليات المالية والائتمان ، واجبات تربوية عظيمه تجاه هيكله الذاتى وتجاه العاملين فى المؤسسات .

بنك الاستثمار الالمانى *

يتحدد كل من معنى ووضع بنك الاستثمار الالمانى داخل النظام المالى الموحد بواسطة حجم ونوع الأهداف الاستثمارية الضخمة التى عزمت عليها الدولة لبناء الاقتصاد الاشتراكى ، ويقوم بنك الاستثمار بانجاز تمويل هذه الاستثمارات .

ان ميزانية الدوله هى التى تدبر جملة الوسائل الاستثمارية الضخمة . ولذا فان بنك الاستثمار هو قبل كل شىء أداه حكومية تقوم بانجاز مهام ميزانية الدوله لتمويل القطاع العام للحصول على وسائل الانتاج الثابته والتوسع فيها . ويساعد هذا على تحديد وضع البنك بوضوح داخل النظام المالى الاشتراكى الموحد . ولذا تأخذ وظائف البنك المصرفية طابعا خاصا . فالبنك من ناحيه ، وهذه نقطه الثقل ، يشترك فى توزيع وسائل ميزانية الدولة لتمويل الوسائل التابعة لمؤسسات القطاع العام التجارية والصناعية ، ومن ناحية أخرى فان البنك يخصص قروضا طويلة الأجل للمؤسسات الخاصة والتعاونية .

وتتركز نقطة الثقل فى نشاط البنك فى مجال الرقابة على الاستخدام الهادف المخطط للوسائل الاستثمارية ، وفى التأثير على الكفاءة الاستثمارية وفى تطبيق مبادىء التقشف الاشتراكية فيما يجرى من العمليات الاستثمارية .

مهام بنك الاستثمار :

لقد حددت مهام البنك الاستثمارى فى قانون تأسيسه ، ويمكن تلخيص هذه المهام فى الآتى :

١ - تمويل ورقابة الاستثمارات فى القطاع العام وادارة النقل العام (باستثناء أراضى القطاع العام الزراعية) وفى الأجهزة الحكومية وهذه هى المهمة الرئيسية للبنك .

* Die Deutsche Investitions bank

والبنك بصورة للاستثمارات يشترك مع ميزانية الدولة فى توزيع الدخل القومى والثروة القومية .

ويجرى التمويل الاستثمارى فى مؤسسات القطاع العام منذ سنة ١٩٥٥ (باستثناء المؤسسات الانشائية والتى تقوم ميزانية الدولة بتمويلها بالكامل) من ناحية بواسطة الوسائل الذاتيه للمؤسسات — حصة الربح المحدده فى الخطه المالية ، وهى حصة الارصدة الماليـــة الحكومية اللامركزية المخصصة للاستثمارات — ومن ناحية أخرى بواسطـــة اعتمادات ميزانية الدولـــة .

يقوم البنك بالرقابة على أستخدام الوسائل الاستثمارية بصرامة شديدة . وتتركـــز مهمة البنك بالنسبة لهذه المسألة فى تحقيق مبدأ التقشف الحازم فى المجالات الاستثمارية من جميع النواحى المختلفة ، وتنفيذ نظام الخطه المالية . ويقوم البنك بعمل التخطيطات العامه التى تحتاجها كل من عملية التمويل والرقابه ، ويشرف على سير العمليات الاستثمارية منذ الاعداد حتى تحقيق الغرض المستهدف . وهو لايكتفى بالرقابة واحصاء العيوب ، ولكنه يعطى عملاءه (مؤسسات ، هيئات التى تحصل على استثمارات) الارشادات المناسبـــة ويقدم لهم المساعدة الضرورية . فيمكن بهذه الطريقة التغلب على الاخطاء ومواقع الضعـــف التى تنشأ والتخلص منها بأسرع مايمكن . وبذلك تتمكن جميع الأطراف المشتركه من تفهـــم القوانين والتعليمات المتعلقة بالانجاز الاستثمارى وتطبيقها تطبيقا سليما .

وتعتبر زيادة الكفاءة الاستثمارية المشكله الرئيسية فى المسائل الاستثمارية . ان رفـع الكفاءة الاستثمارية تتوقف على أشياء كثيره منها تخصيص تكاليف البناء . ويشترك البنـــك بنصيب كبير فى رفع الكفاءه الاستثمارية ، ففى استطاعته أن يعمل على توفير حجم كبـــير من الوسائل المالية حرا . وهكذا يستطيع أن يشترك مشاركه جوهرية فى تمهيد طريـــق نظام التقشف فى القطاع العام وفى تعجيل بنياننا الاشتراكى . وحيث أن البنك الاستثمـارى لايمكنه أن يتكفل وحده بالرقابه على الاستفاده الاستثمارية ، فان تعاونه مع بنك الدولـــه له أهمية كبيرة بالنسبة لهذه المسأله ، وذلك بجانب التعاون الوثيق بينه وبين الجهـــات التى تتحمل مسئولية تخطيط المشروعات ومتابعة تنفيذها . لهذا السبب توجد اتفاقيـــة

ثنائية بين البنكين بخصوص الرقابة على الكفاءة الاستثمارية تؤكد تعاون البنكين المتبادل بهذا الخصوص . وتهتم هذه الاتفاقية بصفه خاصة بالرقابة على ماقد تم فعلا من أغراض استثمارية .

٢ — تمويل صناعة البناء بالقطاع العام والرقابة عليها :

لايقوم بنك الاستثمار الالمانى بتمويل الاستثمارات فقط ، بل انه يقوم أيضا بتقديم قروض قصيرة الأجل لتمويل الوسائل المتداولة لمؤسسات البناء . تحتاج مؤسسات البناء بالقطاع العام لمساهمة البنك فى تمويل مجالات وسائل التداول الخاصة بها بواسطة قروض مناسبة قصيرة الأجل ، ويرجع هذا الى أن جزءا كبيرا جدا من منتجات البناء يرتبط ارتباطا مباشرا بتحقيق المهام الموضوعه فى خطة الدولة الاستثمارية . وبما أن الرعاية المالية لمؤسسات البناء بالقطاع العام توجد فى يد واحده ، فان البنك يتمكن من التأثير بصورة أفضل على دوام مواصلة تحول رؤوس الأموال .

ويقدم البنك لنفس الأسباب قروض طويلة الأجل لتمويل ادخال الفنيات الحديثه فى مؤسسات البناء بالقطاع العام . كما أنه يقوم بالرقابة على استخدام هذه القروض وتحقيق أهدافها وكفاءتها .

٣ — ادارة مشاركة الدولة للمؤسسات الخاصه ، كذلك ادارة مطالب الدولة

ان انجاز مهام البنك الاستثمارى الالمانى المتعلقة بادارة مشاركة الدولة فى المؤسسات الخاصة أو المؤسسات التى تدار بالوصاية ، أو بادارة مطالب الدوله ، لها معنا كبيرا بالنسبه لتطوير وتدعيم الاشتراكيه فى الجمهورية الالمانية الديمقراطية .

ان مشاركة الدولة للمؤسسات الخاصة يتمشى مع الشروط الهامه للبناء الاشتراكى فى جمهوريتنا . فانه وسيله لضم القطاع الخاص للبناء الاشتراكى وتوثيق رباط المؤسسات الرأسمالية المتبقيه من العهد السابق بالقطاع الاشتراكى فى اقتصادنا .

وتحظى هذه المؤسسات باشتراك الدوله معها على فرصه تمكنها من توسيع قدراتها واستغلال هذه القدرات بصورة أفضل . فتنشأ بذلك مؤسسات مشتركه يسهل ضمها

الى التخطيط الاقتصادى القومى . علاوة على ذلك يزداد وعى الدولة نتيجة لتغيير ظروف متعهدى القطاع الخاص.

كما يتغير وضع العاملين فى هذه المؤسسات بعد مشاركة الدولة لها . ويعتبر كذلك مايتحقق انتاجيا بهذه المؤسسات جديدا من نوعه ، فهو يتضمن جزءا معينا من الدخل الصافى الاشتراكى وهذا كسب كبير للعاملين بهذه المؤسسات. فمن ناحية يزداد التعاون بين العاملين وبين كل من نقابتهم والشركاء المنفذين . فهم يعملون معا يدا واحده من أجل تدعيم الاسس الاشتراكية فى جمهورية المانيا الديمقراطيه ومن أجل السلام.

ويجب على أى متعهد يرغب فى أن تشاركه الدوله أن يتقدم بطلب خاص فى هذه الحاله ، وفى هذه الحاله يتشاور البنك الاستثمارى مع الهيئات المحلية المسئولة ، الممثله لسلطة الدولة فى شأن هذا الطلب ، كما يشترك البنك اشتراكا حاسما فى الرقابة على تطور العلاقات الاجتماعية والاديولوجيه الجديدة التى تنشأ نتيجة لقيام المؤسسة المشتركه ، كما يشترك البنك فى الرقابة على سير عملية التمويل . ويجب على البنك أن يتعاون بصدق مع النقابات ومنظمات الحزب لحل المشاكل المستجده على المؤسسة نتيجة لتحولها لمؤسسة مشتركه . ويجب أن يكون التعاون مباشرا مع الهيئات المحلية للسلطة فى الدولة ، ومع القطاع العام ، لأن مؤسسات القطاع العام هى التى تتولى دائما تعيين المشرفين على المؤسسات المشتركه .

ولا يتولى البنك ادارة مشاركة الدولة لمؤسسات القطاع الخاص التى يمتلكها مواطنون من جمهورية المانيا الديمقراطية فقط ، بل انه يتولى أيضا ادارة ممتلكات الاجانب الموجوده فى المانيا ، وثروات الافراد المقيمين فى المانيا الاتحادية أو غرب برلين ، وهذا طالما تستثمر هذه الثروات فى مؤسسات . والبنك فى اطار هذه المهمه يجب عليه مراعاة استغلال المؤسسات والممتلكات الموجوده فى جمهورية المانيا الديمقراطية ويملكها أجانب أو تخص مواطنين المان مقيمين فى المانيا الغربية استغلالا فى صالح البناء الاشتراكى الالمانى .

٤ - اعتماد قروض طويلة الأجل للجمعيات الاشتراكية وللقطاع الخاص وهيئات أخرى

ويشمل القطاع الاشتراكي في اقتصادنا علاوة على المؤسسات الاشتراكية للدولة على مؤسسات الجمعيات الاشتراكية التعاونية ، وحيث أن مؤسسات الجمعيات التعاونية الاشتراكية لاتخص الشعب بأكمله وتخص مجموعه معينه فقط من العاملين ، فانها تحصل على قروض طويلة الأجل لتمويل وسائلها الثابته ، وذلك لأن تقوية وتطوير الممتلكات الاشتراكية التعاونية تعني الكثير بالنسبة لنجاح الاشتراكية في جمهورية المانيا الديمقراطية وانتصارها .

ومن مهام بنك الاستثمار اعتماد قروض طويلة الأجل للتوسع في الوسائل الثابته الخاصة بكل من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، ولمنتجات كل من الالبان والأسماك ، والاشتراك جزئيا في قروض مماثله تقدم للجمعيات التعاونية لمنتجات العمال اليدويين . أما الجمعيات التعاونية الاشتراكية الاخرى فانها تحصل على قروضها الطويلة الأجل من البنك القروي أو من بنوك الاعمال اليدوية أو الحرفيه . ويقوم بنك الاستثمار بجانب تقديمة القروض الطويلة الأجل للجمعيات التعاونية الاشتراكية كذلك بتقديم قروض مماثله للمؤسسات الصناعية الخاصه . ويشترط لتقديم هذه القروض أن يكون استخدامها في مجالات يتطلبها الاقتصاد القومي .

ويمكن تقديم هذه القروض في حال ضمان تغطيتها المادية (ماكينات ، مواد بناء ، يد عامله) في حجوم الانتاج المخطط وفي الايد العامله المتوفره وذلك في نطاق اللجان المحليه .

ويشترط بنك الاستثمار لتقديم هذه القروض أن يكون له حق الرقابه على استخدامها . يعمل البنك على تأمين قروضه بواسطة رهن العقار أو ضمان الأرض أي بضمان الممتلكات الخاصه . ويحصل البنك على الوسائل لتقديم القروض الطويلة الأجل عن طريق صرفه لسندات الرهنيه أو من وسائله الذاتيه .

البنك التجارى الالمانى ش٠ م٠ *

لقد تأسس البنك التجارى الالمانى ش٠ م٠ سنة ١٩٥٦ للقيام بمهام معينه نتجت عن تمويل التجارة الخارجية لجمهورية المانيا الديمقراطية مع بعض البلدان الخارجية الرأسمالية ، وتصفية حساباتها . ويتناول الموضوع هنا لاسباب أساسية اقتصادية التوزيع الملائم للعمل بين بنك الدوله الالمانى والبنك التجارى ش٠ م٠ ، لضمان تعاون البنكين تعاونا وثيقا ٠

وبنك التجارة الالمانى مقره برلين ٠ ومهمة البنك الخاصه هى انجاز الأعمال المصرفيه لقطاع التصدير والاستيراد وتجارة الترانسيت فى جمهورية المانيا الديمقراطية ، علاوة على قيام البنك بالخصم واعادة الخصم ، وتقبل كل من الحوالات ، والرهونات ، والضمانات بجميع أنواعها ، وماشابه ذلك من أعمال ٠

والبنك له الحق فى عمل مايتطلبه انجاز مهامه من اتصالات مصرفية مختلفه ، والتعامل بالعملات الصعبه ٠ ويقوم البنك بمعاملاته التجارية فى اطار التجارة الخارجيه للدوله والتزامات سعر القطع ٠ وكذا تقوم أيضا الهيئات المسئوله عن ذلك بالرقابة على مجال عمل بنك التجارة الالمانى ش٠ م٠

هذه المذكرة مترجمة عن كتاب
ماليه جمهورية المانيا الديمقراطية - ١٩٦٢

---

* Die Deutsche Handelsbank AG

هيكل النظام المصرفى فى جمهورية المانيا الديمقراطية

وزارة الماليـــــة
الهيئة الرئيسية للجنة الوزارية لانجاز السياسة الماليـــة الاشتراكية ، ولتنسيق عمليات النقد والائتمـــان .

	بنك الدولة	بنك التجارة ش . م .	بنك الاستثمار	بنك القرويين	صناديق التوفير	بنك اليد ويين والحرفيين
مستوى التمركز	المركز الرئيسى	بنك التجارة ش . م .	المركز الرئيسى	المركز الرئيسى		
مستوى المناطق	١٤ فرع	فرع مدينة برلين	١٤ فرع	١٤ فرع		
مستوى المراكز	٢٢٠ فرع		٥٤ فرع	١٨٢ فرع	صناديق التوفير	
مستوى المدن	٥٠ فرع				فروع رئيسية / فروع	بنك اليد ويين والحرفيين

بنك التجارة القروى التعاونى

ب / م .